الفَصْل التاسِع

مِطرَقَة السَّاسة وسِندَان العَسكَر

obeikandl.com

obeikandl.com

الأنشوطة يشتدّ وِثاقها

إلى جانب المحور الحدودي والمحور الاقتصادي، اللذين جرى تناولهما في الفصلين السابقين، يُعَدُّ هذا المحور - السِّياسي/العسكري- هو المحور الثالث في زوايا المثلث.

بينما كانت الأمور تزداد تأزُّماً في المحورين الأولين، يختلف هذا الأخير عنهما في إحدى جزئيَّاته الخاصة بالتنسيق الإقليمي بين البلدين، حيث أن نيران الأزمة لم تمتد إليه إلاَّ في زمنٍ متأخر، وبعد أن أخذت كفايتها من الجُرُعات في المحورين المذكورين.

لقد ظلَّ التنسيق الإقليمي حول قضايا بعينها مستمراً حتى لحظة انفجار النزاع بشهور قليلة، وإن كانت قد بدأت مؤشرات الفتور والتراخي من تحت السَّطح في نهايات العام ١٩٩٧.

فعلى غير القضايا العامة الكثيرة في الإقليم، كان التنسيق واضحاً في قضيَّتين أساسيَّتين: **الأولى**، كانت قضيَّة أزمة أرخبيل جُزُر حنيش مع اليمن، فبرغم ما كان يجرى على الحدود، والجبهة الاقتصادية، إلاَّ أن إثيوبيا أبدت حماساً شديداً - بصورة غير ملحوظة- في الوقوف إلى جانب إريتريا، وصل إلى درجة الإيحاء في بداية النزاع بأنه إذا ما اتسعت دائرته وتحوَّلت إلى حربٍ شاملة، فستقف إثيوبيا إلى جانب إريتريا، بمقتضى اتفاقيَّة الدفاع المُشترك المُبرمة بينهما، وتحدثت تقارير غير مُؤكدة آنذاك عن جاهزيَّتها في نقل معدَّاتٍ عسكريَّة إلى سواحل عَصَب المُواجهة للساحل اليمني. وحينما تحوَّل النزاع إلى قضيَّة قانونيَّة، عملت إثيوبيا كُلَّ ما في وسعها لتكسب إريتريا القضيَّة، ونشطت في مدِّها بالوثائق التاريخيَّة والأدلة الماديَّة التي يمكن أن تدعم موقفها القانوني في المحكمة الدوليَّة.

أما المسألة **الثانية**، فكانت تجاه النظام الحاكم في السُّودان، إذ إنه بعد أن ثبت لإثيوبيا تورُّطه في محاولة اغتيال الرئيس المصري حُسني مبارك في أديس أبابا في يونيو (حزيران) ١٩٩٥، حدَّدت موقفها منه بإجراءاتٍ تطابقت إلى حدٍ ما مع إريتريا التي كانت قد سبقتها في تحديد موقفها منه في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٩٤، وكذلك فعلت أوغندا.

في إطار عزل النظام السُّوداني، عملت هذه الأنظمة على تقديم الدعم الكامل للمُعارضة، ووفَّرت إثيوبيا وإريتريا لها ملاذاً كانت تفتقده. وبدءً من منتصف

١٩٩٦ وحتى ثلثي العام ١٩٩٧، أحرزت المعارضة السودانيَّة نجاحاتٍ سياسيَّة وعسكريَّة ودبلوماسيَّة كبيرة، وقد كان لدعم هذه الدول دور كبير فيه.

كان من المفترض أن يأخذ ذلك التنسيق مداه، خاصة بعدما تلاقت الإرادات جميعاً مع إرادة المجتمع الدولي، الذي أبدت بعض أطرافه استحساناً لدعم هذه الدول للمعارضة السودانية، حتى يتسنى استئصال شأفة الإرهاب والتطرُّف الموصوم بهما النظام.

لكن قبل أن يطوي العام ١٩٩٧ شهوره الأخيرة، فتر الحماس الإثيوبي، وتراجع نسبياً عن التنسيق الإقليمي الرامي إلى تطويق الخناق حول النظام السُّوداني، وكان لذلك أسبابه التي سيرد ذكرها.

عندما اشتدَّت وطأة الحصار الإقليمي على النظام السُّوداني، بدأ يبحث عن أضعف الحلقات التي يمكن من خلالها أن يكسر ذلك الحصار، أو بالكاد تخفيفه.

بناء على عدة مُعطيات، وجد النظام السوداني ضالته - دون كثير اجتهاد- في إثيوبيا، وذلك لعدة أسباب، منها هشاشة الوضع الأمني، وإمكانية اللعب على التناقضات القوميَّة والدينيَّة، ومحدوديَّة الجبهة الحاكمة في بسط سُلطتها على كامل الدولة، واتساع الدولة نفسها، بما يسهل القيام بأي خطط تخريبيَّة، إلى جانب أن الحكومة الإثيوبيَّة لم تقُم بقطع علاقاتها الدبلوماسيَّة مع النظام السُّوداني كاملةً مثلما فعلت إريتريا، بما يعني إمكانية الاستفادة أيضاً من الوجود الدبلوماسي المتبقي.

بدأ النظام السُّوداني يُرسل إشاراته - تلميحا- إلى السُّلطة الحاكمة في أديس أبابا، مؤكدا قدرته على خلخلة الأوضاع الهشة في إثيوبيا، واتبع في ذلك ابتداءً أسلوب الترهيب، وتزامَنَ ذلك مع مظاهرات ضخمة انتظمت في أديس أبابا عام ١٩٩٦ في الساحة الرئيسية "ميسكل سكوير"، وكان قوامها من المسلمين الذين رفعوا المصاحف مطالبين بتطبيق أحكام الشريعة الإسلاميَّة، وفرض الحجاب، ومطالب أخرى في ذات السياق، وكانت قد جاءت في أعقاب اضطرابات اندلعت في "المسجد الأنور" الكائن في وسط العاصمة في السوق الشعبي لمُسمَّى بـ"ماركاتو"، وقد استخدم فيه الرصاص.

عملت إستراتيجيَّة الترهيب لفترة من الزمن، وعندما لم تأتِ نتائجها بالصورة التي كان يرجوها النظام السوداني، اتبعها بإستراتيجيَّة الترغيب عبر سفيره المقيم في أديس أبابا "عثمان السيِّد"، وذلك بما له من علائق جيِّدة مع أقطاب السُّلطة الحاكمة، اعتقد النظام بأنها يمكن أن تُؤهِّله لأن يكون حمامة سلام، وهو لا يحمل من صفات هذا الطائر الوديع سوى مِنقار، يستطيع أن ينقُر به على الأحداث دون كلل أو ملل.

كذلك عبَرَ شخص آخر "اللواء الفاتح عروة"، وهو يتمتع بذات العلائق الجيِّدة مع السُّلطة الحاكمة، وهو - مثل زميله- كان أحد أركان جهاز أمن الرئيس

المخلوع جعفر نميري، مع إضافة أنه التصق اسمه بقضيَّة ترحيل الفلاشا "عملية موسى". وقد أكثر من التردُّد على أديس أبابا، دون أن يقول في البداية لأصدقائه الحاكمين في سُدَّة السُّلطة إنه قد جاء لغرضٍ سياسي، وإنما كان يطربهم بقوله إن مكابدة الشوق ونيران الجوى هي التي دفعت به للمجيء.

لم يقُلَّ التوتر في العلاقات بين البلدين عزم اللواء الفاتح عروة، فقد ظلَّ مثابراً ومجتهداً في محاولة رأب صدعها. ففي أواخر شهر يونيو (حزيران) ١٩٩٧، قام بقيادة طائرة حربيَّة إثيوبيَّة صغيرة بنفسه من طراز "سيسنا" من الخرطوم إلى أديس أبابا - كان طيّار إثيوبي قد فرَّ بها إلى السُّودان في أبريل (نيسان) ١٩٩٧ طالباً اللجوء السياسي- كانت تلك هي الزيارة السريَّة الرابعة للواء عروة إلى إثيوبيا بعد ثلاث زيارات متقطعة منذ بداية عام ١٩٩٧، لكن الأخيرة تختلف عن سابقاتها، فقد قصد من تلك الخطوة إقناع أصدقائه الحاكمين بفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الخرطوم، وكانت طائرة "السيسنا" هي عربون الصداقة الجديدة التي خففت معاناة الصبابة.

من الجهة الثانية، كانت الخرطوم - في إطار الإستراتيجيَّة التي اتبعتها ترغيباً وترهيباً مع إثيوبيا- قد أزمعت على زيادة التشدُّد تجاه إريتريا، وهذا ما كانت توضِّحه تصريحات المسئولين الذين كانوا أحياناً يفتعلون الزيارات إلى مُدُن شرق السُّودان، ليُطلقوا صيحات التهديد والوعيد منها، كأنما كانوا يقصدون بذلك إسماع أسمرا، ظناً منهم أنها ستكون أوقع أثراً حينما تصدُر من على مقرُبة.

في ١٩٩٧/٦/٢٣، فاجأت وزارة الخارجيَّة الإريتريَّة المجتمع الدولي ببيانٍ أماطت فيه اللثام عن خُطة كاملة، قالت فيها إنها استهدفت اغتيال الرئيس أسياس أفورقي من قِبَلَ عُنصرٍ كلفه النظام السُّوداني بذلك (النقيب نصرالدين أبوبكر أبوالخيرات).. تمَّ الكشف عن المذكور من قِبَلَ إحدى فصائل قوَّات المعارضة السودانيَّة (قوَّات التحالف السودانيَّة)، وعقد وزير الخارجيَّة هايلي وُلدتنسائي مؤتمراً صحفياً تحدَّث فيه عن المُؤامرة بالتفصيل، وعرض شريط فيديو تحدَّث فيه المتهم عن طبيعة مهمته.

ثار الخبر كرياح الهبباي، واجتهد فيه البعض قراءة وتمحيصاً واستقراءً، ثم خمد بعد فترة وجيزة، وأصبح لا يُذكر إلاّ في الوثائق الرسمية. قبع أبوالخيرات في أحد السجون الإريتريَّة، يقضي عقوبة جرم اقترفته يداه - أو كادت- في حين أن أقطاب النظام الذين دبَّروا الأمر كله في الخرطوم قالوا أنهم أبرياء منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

بعد عدة أيام من ذلك الحدث، عقدت في نيروبي اجتماعات قمة دول الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد"، حضرها كل الرُؤساء، وفي إحدى الجلسات نسيَ الفريق عُمَر البشير أنه رئيس لدولة، فقام بإتباع أسلوبٍ لا يراه المرء في مثل تلك

المحافل، إذ تناول قُصاصة ورق وكتب عليها عبارات غير لائقة وقام بتمريرها إلى الرئيس أسياس أفورقي، الذي قرأها، ولم يكترث لها كثيراً.

بعدها، يبدو أن صمت الرئيس الإريتري وعدم ردِّه على القصاصة التي وصلته، قد دفع الفريق عُمَر البشير أن يزيد من جرعة تهوره، فقام بتلاوة خطاب أمام المجتمعين في الجلسة المُغلقة بما يعني أن الألفاظ والعبارات التي ورد ذكرها كانت منتقاة ومتفقاً عليها مسبقاً.

فقال في البداية متأسفاً، كأنما هذه الكلمة تعني أن تفعل ما تشاء بعد أن ترمي بها على طاولة المجتمعين: «**يُؤسفني أن أجد نفسي مضطراً لمخاطبة جمعكم بطريقة وأسلوب لم تعهدوهما مني، لكن عزائي أنكم تدركون الظروف التي دفعتني لذلك**».. وأيضاً هنا لكأنما المجتمعون قد عهدوا الحكمة تجري من بين شدقيه، أو سمعوا من قبل دُرَر الحديث تتساقط من فِيهِ.. وتحدث البشير مباشرةً عن أفورقي فقال: «**كعادته التي درج عليها وفطرته، ارتأى رئيس النظام الإريتري أن يشذ عن الإجماع، وأن يلجأ مجدّدا إلى أساليبه الرامية إلى إفساد الأجواء والتجني على الغير، وأن يبيح لنفسه إصدار الأحكام ضد الآخرين، وهي محاولاتٍ يعرف الجميع دوافعها، وأنها محاولات يائسة لتغطية الأوضاع البائسة والقاسية التي يعاني منها شعب إريتريا الشقيق، منذ أن سيطرت على حكمه مجموعة الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، التي يهيمن عليها ديكتاتور متسلط يعرفه شعب إريتريا الكريم، ويعرفه السودان وشعبه بحُكم أنه عاش في بلادنا فترة تجاوزت العشرين عاما**».

تابع البشير: «**لعلّي لستُ في حاجة للإشارة إلى أن النظام الإريتري أصبح ظاهرة تستحق التأمُّل، فقد اختار ذلك النظام مُعاداة شعبه أولاً، ومعاداة دول المنطقة وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليميَّة، بل ومُعاداة سلام واستقرار الإقليم بكامله، وأصبح النظام الإريتري أداة للتخريب والدمار والقتل والاختطاف وزعزعة الاستقرار، وأصبح من سوء طالع شعب إريتريا الكريم الوفي أن يتم تبديد موارده التي يحتاجها في البناء والإعمار لإرضاء رئيسه المتسلط ومغامراته**».

ثم تطرَق للحدث الأخير: «**إن ما أعلنته إريتريا من طرح قضايا - يعلم رئيسها قبل غيره- أنها من صنع خيال مريض يستهويه التخريب والقتل والدمار -لسوء حظ ذلك النظام- فقد كانت فبركته ساذجة ومضحكة إذ خرج علينا بمسرحية محاولة اغتيال ديكتاتور متسلط ذبح رفاق دربه وسار على جثثهم لكي يصل إلى السلطة**».

عند تلك النقطة، تدخَّل رئيس الوزراء الإثيوبي طالباً من البشير عدم إكمال خطابه، ولربَما أدرك رئيس الوزراء الإثيوبي أن العبارات التي قالها البشير يمكن أن تنطبق على آخرين يشاطرونه الجلسة المُغلقة في القاعة، لكن برغم الأسلوب

الذي يُنافي الأخلاق والسلوك القيادي السوي، إلاّ أن أي مراقب للشأن السُّوداني يستطيع أن يؤكد بأن البشير غشيته صحوة ضمير آنذاك، وكان يتحدَّث عن نفسه وممارساته في السُّلطة، فالعالم أجمع يعرف إنه لم يصل للسلطة عن طريق انتخابات ديمقراطيَّة، إنما عبر انقلاب عسكري بخديعة انطلت على القوّات المسلحة وزَجَّ فيها باسم القيادة العامة. والأنكى من ذلك، تلك الخديعة الكبرى التي لم يعترف بها إلاّ بعد مرور عشر سنوات على الانقلاب، وهي أنه نفذه لصالح الجبهة القوميَّة الإسلاميَّة.

كما أن العالم كله يعلم المذبحة التي تخلّص فيها البشير من رفاقه بإعدام ٢٨ ضابطاً منهم في ساعةٍ واحدة، وكانت لا تزال أنَّات بعضهم تنبعث من الرمس الكبير الذي دفنوهم فيه كلهُم، وكان بعضُهُم أحياء. أما عن الفساد - والإفساد- الذي مارسه النظام السُّوداني بعدئذٍ طيلة السنين الماضية، فذلك أمرٌ أصبح فيه الحديث مكروراً.

لم يرُد أفورقي على ما تفوَّه به البشير، ولكنه عقد مؤتمراً صحفياً بعد الجلسة، وكشف فحوى القصاصة التي أرسلها له، وقال إنه وصفه بقوله: «**ديكتاتور صعد إلى السُّلطة بالتخلص من المُعارضين، وإنني احتجز ٣٠ ألف سجين، وإنني طردت وزير خارجيتي لأسباب شخصيَّة**».

وتعليقاً على كُلّ ذلك، اكتفى أفورقي بقوله للصحفيين: «**إن إرسال شخص لقتل رئيس دولة تصرُّف غير متحضِّر - وهو يعني ما كشف عنه في محاولة أبوالخيرات- لكن الجلوس على طاولة أمام المسئول عن إرسال شخص لقتلك تصرُّف متحضر**».. وأضاف: «**إن الحكومة السودانيَّة تحاول إهانتي شخصياً، لكنني لا أعبأ بذلك**».

انتهى اجتماع الـ"إيغاد"، وكان واضحاً أن الفريق البشير لم يصل إلى مُبتغاه بالأسلوب الذي ارتآه، فعلى الأقل لم يُهانِرَه الرئيس الإريتري، فقد تمنى ذلك حتى يطفئ ما اعتمل في صدره وعجز عن معالجته بالطرق السياسيَّة والدبلوماسيَّة، وهُما ديدن القادة الذين يلوذون بهما عندما يدلهمّ ليلهم وتشتد خطوبهم.

ثمَّة حدث آخر جرى على هامش ذلك الاجتماع، يرمي في اتجاه الإستراتيجية الترغيبيَّة التي قلنا أن الخرطوم بدأت في إتباعها تجاه أديس أبابا، فقد قال البشير في مؤتمر صحفي ('الحياة' ١٠/٧/١٩٩٧) أنه: «**عقد اجتماعاً منفرداً مع زيناوي، واتفقا فيه على تجاوُز الخلافات والتعهُّد بعدم الاعتداء من أي دولة على الأخرى**».. اتضح أن مفعول الطائرة "السيسنا" كان قد بدأ.. فقد أتاح ذلك اللقاء أرضيَّة جيِّدة يمكن أن يتهادى عليها "الثنائي" الموكول له المهمَّة المستحيلة في نظر المراقبين، والممكنة في نظرهما.

استطاع عثمان السيّد أن يُقنع أصدقائه الحاكمين في أديس أبابا بأن يستقبلوا وفدا سودانياً رسمياً للمرّة الأولى، وتمّ ذلك في يوم ١٩٩٧/١٠/١١، وكان يتكوّن من مصطفى عثمان وزير الخارجيّة وقطبي المهدي مسئول جهاز الأمن الخارجي، وأحمد إبراهيم الطاهر مستشار الرئيس للشئون القانونية.. ارتأى الإثيوبيون أن تكون الزيارة سريّة، ولكن رائحتها فاحت واتضح أن ذلك بيعاز من الوفد، وخاصّة من مهندس الزيارة، السفير المقيم، فهو خبيرٌ بمثل هذه الأمور.

التقى أعضاء الوفد الثلاثة - ورابعهم عثمان السيّد- وزير الخارجيّة سيوم ميسفن، وجلسوا معاً لمدة ثلاث ساعات متواصلة، ثم رئيس الوزراء مِليس زيناوي، وسلموه رسالة من الرئيس السوداني عمر البشير. دارت المحادثات في الجلستين في موضوعين أساسيين وآخر فرعي، وهُما: مسألة محاولة تحسين العلاقات بعد التدهور الكبير الذي أصابها، وفي إطارها موضوع مناقشة المعارضتين السودانيّة والإثيوبيّة.. أما الفرعي، فقد كان خاصاً بالأوضاع في المنظمة الحكومية للتنمية الـ"إيغاد"، ثم ختم الوفد لقاءاته بالاجتماع إلى د. سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقيّة، بحضور السيد دانيال أنطوان مساعده للشئون السياسيّة.

كان رد المسئولين الإثيوبيين يتراوح بين التشدُّد القديم الذي يحد من التراخي فيه وصول القضيّة إلى أروقة مجلس الأمن، والتمنُّع الجديد الذي فرضته - أو ستفرضه- أحداث تستوجب عدم قطع شعرة معاوية، ولهذا أغلقوا الباب وتركوا الشباك مفتوحاً.

بعد نحو شهر من ذلك، نُشِرَ الخبر المذكور في مجلة 'الوسط' بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٠.. نُشِرَ الموضوع بصورة مباشرة، لا إيحاء فيها، فأشار إلى أنه: **«يعتقد أن من أبرز أسباب الخلاف بين إثيوبيا وإريتريا تباين وجهات نظر كل منهما حيال مستقبل العلاقات مع النظام السُّوداني. ففيما تؤيّد أسمرا وجهة النظر الداعية إلى التعجيل بإطاحته، تميل أديس أبابا إلى النأي عن الشأن السُّوداني، وإقامة علاقات تمليها مصالح استقرار المنطقة».**

وما كان خبراً في المجلة المذكورة، جاء تأكيداً على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي بعد نحو عام ونصف العام، أي بعد أن اندلع النزاع وتغوَّر جرحه، فقال في حوار له مع قناة 'الجزيرة' الفضائيّة يوم ١٩٩٩/٥/٢٠: **«قبل نزاعنا مع أسياس بكثير، كانت العلاقات مع السُّودان تتحسَّن، وفي الواقع إحدى نقاط الخلاف بيننا وبين إرتريا هي كيفيّة التعامُل مع السودان.. لم يكن للإريتريين دليلٌ على تورُّط السُّودان في أي محاولة اغتيال في إريتريا.. لدينا نحن الدليل (محاولة اغتيال مبارك) وبدعمٍ من منظمة الوحدة الأفريقيّة ومجلس الأمن، ولكننا لم نغلق سفارتنا في الخرطوم.. وإريتريا أغلقتها.. لم نعلن الحرب**

على السُّودان وإريتريا أعلنتها، ولذلك فإن علاقتنا مع السُّودان كانت تتحسَّن قبل وقتٍ طويل من بدء النزاع».

بهذا الوضوح الشديد الذي جاء على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي، يتأكد تماما بان بلاده كانت تمارس ازدواجيَّة باطنيَّة، فيما كانت تقوله لدول الإقليم، وما تهمس به في أُذُن النظام السُّوداني.

إن الذي يسترعي الانتباه هو أن التأرجُح - أو الشروع في التأرجح- من قبل الحكومة الإثيوبيَّة في مواقفها ضد النظام السُّوداني، كان قد تزامن مع التوتر الذي طرأ على علاقتها - بالوقائع المذكورة سابقاً- مع الحكومة الإريتريَّة، وكان خبر مجلة 'الوسط' - المشار إليه آنفاً- قد بدأ في الأصل بتأكيد ذلك التوتر، وكان ذلك في سياق بداية إطلالة المشكلة على العالم الخارجي، إذ أكدت المجلة أن العلاقات بين البلدين «**شهدت توتراً تجلّى في أكثر من حادث حدودي**».. وقالت: «**إن قوات إريتريَّة شنت غارة على منطقة داخل الأراضي الإثيوبيَّة، الأمر الذي دفع أديس أبابا إلى إرسال قوَّة حملت الإريتريين على التراجُع، ولم تتأكد المعلومات التي ذكرت أن الإثيوبيين واصلوا تعقّب خُصُومِهِم ليحتلوا أراضٍ إريتريَّة**».

وحاول الخبر أن يُبعِدَ نُذُر التشاؤم بالإشارة إلى أن المراقبين «**استبعدوا أن تتفاقم الأزمة لتتحوّل نزاعاً مسلحاً بين الدولتين اللتين ظلتا تتحاربان أكثر من ثلاثين عاماً**».

برحيل العام ١٩٩٧ ودخول ١٩٩٨ بدأت أنشوطة التوتر يزداد وثاقها حول رقبة العلاقات، في مستهله تعقد الوضع أكثر، فعلاوة على ما حدث في ''عدي مروق''، ازداد التوتر حول ''بادِمِي''، ووردت أنباء تشير إلى أن إثيوبيا قامت بتحريك وحدات عسكرية إلى المنطقة الحدوديَّة على خط عَصَب، حيث كان هناك مركز قائم في النقطة الحدودية (الكيلو ٧١)، فطلبوا إزاحته إلى الداخل عدة كيلومترات.

الحكومة الإريتريَّة - كدأبها- كانت ما تزال تتحرَّك بهدوء أقرب إلى البطء، وبالطبع فإن الأحداث مع سُخُونتها التي كانت تزداد شيئاً فشيئا، لم يظهر لها أثر في الشارع الإريتري، مثلما أن حدود المعرفة بها في أوساط الدوائر الرسميَّة كان محدوداً جداً، على نحو ما أكده الرئيس أفورقي في الحديث الذي ورد ذكره.

الأمر نفسه كان يدور في أديس أبابا، وتلك مدينة ضخامتها تبتلع الأحداث حتى ولو كانت تجري في قلبها، ولهذا فالذي كان يجري على الحدود، لا وجود له إلاّ في أفواه صناع الحدث، وبعض الدوائر الدبلوماسيَّة والمنظمات العاملة طُولاً وعرضاً في البلاد. لكن وفقاً لما تمَّ تأكيده، فالذي يجري داخل الغرف المغلقة يصعب التكتم عليه في مواجهة تقنية العصر الإعلامية التي تستطيع متابعة دبيب النمل.

في يوم ١٣/١/ ١٩٩٨، نشرت صحيفة 'الوحدوي' اليمنيَّة تصريحاتٍ نسبتها إلى معارض إريتري "علي عثمان"، وأسبغت عليه صفة عضو المجلس التشريعي في جبهة التحرير الإريتريَّة، حيث قال: «**إن القوَّات الإثيوبيَّة استولت على منطقة "برو" الإريتريَّة الحدوديَّة بعد معارك استمرَّت أسبوعاً**»، وأضاف: «**إن الجيش الإثيوبي أوقف تدفق البضائع وأغلق كل المنافذ البريَّة المؤدية إلى إريتريا**».

لكن في اليوم نفسه الذي ذُكِرَت فيه هذه التصريحات، صرَّح رئيس الوزراء مِليس زيناوي لصحيفة 'الخليج' الإماراتيَّة (١٣/١/١٩٩٨) معلقاً على ما حدث ومخففا في نفس الوقت من وقعه، فقال: «**الخلافات مع إريتريا طبيعيَّة، ويمكن أن تحدث بين أي دولتين من دول الجوار المتداخلة سياسياً واقتصادياً**». وفي حديثٍ آخر لمجلة 'أفويتا' الإثيوبية بنفس التاريخ، قال: «**إن هذه الخلافات ليست إستراتيجية**»، وأشار إلى: «**عراقيل تواجهها إثيوبيا في إطار استخدامها الموانئ الإريترية**»، وعزا ذلك إلى: «**إحداث إريتريا نوع من التغييرات خلال الاسابيع القليلة الماضية**»..

لكن معارضاً إريترياً آخر (ديني إسماعيل) صرَّح لـ'الحياة' في اليوم التالي ١٤/١/١٩٩٨، وذلك بصفته عضو المجلس الثوري بجبهة التحرير الإريترية، فقال: «**إن إثيوبيا حشدت أكثر من ٢٠ ألفاً من جنودها في "برو" التي احتلتها أخيراً**».. وأضاف أن: «**ثمَّة مؤشرات إلى نيَّة القوَّات الإثيوبيَّة التقدم ١٢٠ كيلومترا شمال مدينة عصب**».. وأصفى المعارض الإريتري ظلالاً أخرى بقوله إنه: «**يعتقد أن عدم إعلان الحكومة الإريتريَّة عن التطوَّرات العسكريَّة الأخيرة، يعزِّز شكوك المعارضة في وجود اتفاق بين زيناوي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي قد يكون أبرم قبل استقلال إريتريا، أثناء تحالفهما في القتال لإسقاط نظام مانغستو هايلاماريام الإثيوبي**».

إن الحجر الذي ألقي في البركة الرَّاكدة بدأت دوائره تتداح شيئاً فشيئاً.. مضى شهر يناير (كانون الثاني) بذلك الزخم من الأحداث والتصريحات التي استتبعتها.

في الأوَّل من فبراير (شباط) ١٩٩٨، توجَّه الرئيس الإريتري أسياس أفورقي إلى طرابلس، في زيارة إلى الجماهيريَّة الليبيَّة هي الأولى له منذ تسلمه مقاليد الحُكم في بلاده - أي أنها جاءت في أعقاب جفوة تاريخيَّة معروفة الأسباب- وقد وضح أنها "ذهبت مع الريح" إثر جلسة مغلقة بين الرئيسين أسياس والقذافي، دامت لمدة ٦ ساعات متواصلة، وقد تردَّد أنها فاقت الرقم القياسي الزمني للرئيس الكوبي فيدل كاسترو عند اجتماعاته المماثلة مع العقيد القذافي.

نتج عن تلك الزيارة اتفاق البلدين على إقامة علاقات دبلوماسيَّة كاملة على مستوى السُفراء. ومن الواضح أيضاً أن هذه الزيارة بالنسبة للرئيس الإريتري

رمت - علاوة على ما سبق ذكره- إلى محاولة تلافي الآثار الاقتصادية المحتملة على بلاده بعد الإجراءات الإثيوبيَّة في التحوُّل التدريجي نحو ميناء عَصَب، والتعامُلات المالية الجديدة بينهما بعد صدور العُملات، ومع كل ذلك، فقد كان لهذه الزيارة ما بعدها عندما تداعت الأحداث، وتحولت الأزمة إلى حرب.

في فبراير (شُباط) نفسه، عقد المكتب التنفيذي للجبهة الحاكمة في إريتريا اجتماعه الدوري التاسع يوم ١٩٩٨/٢/١٨، وأعقبه الاجتماع الدوري السابع للمجلس المركزي يوم ١٩٩٨/٢/٢٤، وبرغم أن الجو كان متخماً بقضايا متفجِّرة في العلاقات مع إثيوبيا، إلاّ أن البيانين الختاميين للاجتماعين المذكورين شاءا الاستمرار في نهج "المعالجة الصامتة"، فلم يصدُر عنهما شرح لما حدث على الحدود وتناولته وسائل الإعلام الخارجيَّة، أو على صعيد العلاقات الاقتصاديَّة، وكلاهُما أدلى فيه المسئولون في الضفة الأخرى بدلوهم.

وفي يوم ١٩٩٨/٢/٢١، عقد الرئيس أسياس أفورقي اللقاء السادس المباشر مع مواطنيه في قاعة بلدية أسمرا، ونسبةً لأنه كان يعقد سنوياً في سبتمبر (أيلول) من كل عام بمناسبة انطلاق شرارة الكفاح المسلح، فقد تأجَّل تلك المرَّة لذلك التاريخ بسبب ظروف صِحيَّة ألمت بالرئيس.

أجاب الرئيس الإريتري على ٢٦ سؤالاً رئيسياً وفرعياً مُنتقاة، ويتم عادة تلخيصها من جملة آلاف الأسئلة التي تقدَّم إلى مكتبه. لكن الذي لم يسترعِ انتباه أحد، أنه لم يكُن من بين كل تلك الأسئلة سؤالٌ واحد عن العلاقات مع إثيوبيا.

كانت الشهور تسحب أيامها متثاقلة، وبدخول شهر مارس (آذار) سلطت الأضواء على ثلاثة أحداث، كان بالإمكان أن تكون طبيعيَّة، لولا أن هناك أشياء تجري تحت سطح العلاقات.

انتظمت في أديس أبابا يومي الثامن والتاسع من مارس (آذار) ١٩٩٨ أعمال منتدى "التجارة والاستثمار في أفريقيا"، حضره بعض رؤساء الدول الأفريقيَّة، وعدد كبير من خبراء المُؤسَّسات الماليَّة الدوليَّة، وكذلك من المهتمين بالشئون الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب ممثلين رسميين لدول ومنظمات عالمية ذات صلة بالموضوع، وحضره معظم المسئولين الإثيوبيين، وخاطب رئيس الوزراء مِليس زيناوي المؤتمرين. كانت الدعوة قد وُجِّهت أيضاً من قبل المنظمين إلى الرئيس أسياس أفورقي، ولكنه اعتذر عن الحضور، ولا يستطيع أي مراقب إلاّ أن يجزم بأن اعتذار الرئيس أفورقي له صلة بجغرافية انعقاد المؤتمر من جهة، وبآليَّة انعقاده من جهة أخرى، حيث بدت إثيوبيا كأنما هي الجهة الداعية للمؤتمر، في حين أنها ليست كذلك.

في التقدير أيضاً، أن حضور الرئيس الإريتري - إن تمَّ- في ضوء ما قامت به القوَّات الإثيوبيَّة على الحدود، وعلى خلفيَّة عدم تلقيه إجابات مقنعة على

تساؤلاته التي ضمَّنها رسائله الشخصيَّة لرئيس الوزراء الإثيوبي، سيكون له تفسير جارح من قبل الذين يقبضون على زمام السُلطة في أديس أبابا. ذلك لأنه آنئذٍ بدأت "العلاقة الرفاقيّة" تنأى بعيداً في بحر لُجي، وتركت خلفها كبرياء مجروح يفوق شموخه جبال "بادِمّي" على الحدود.

في ١٦ مارس (آذار) ١٩٩٨، عُقِدَ اجتماع القمَّة الدوري السادس لرؤساء الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد" في جيبوتي، وقد لوحظ أن الرئيس الإريتري ورئيس الوزراء الإثيوبي حينما التقيا لم يتصافحا، كما أنهما لم يجلسا كعادتهما مع بعض على هامش القمَّة، إذ كانت الجفوة واضحة، وقد التمستُ كل هذه الملابسات أثناء حضوري القمَّة لتغطية أعمالها صحفياً.

كانت الأمور فيما سَبَق في مثل هذه المنتديات الدوريّة تشمل التنسيق في الرُؤى السياسيَّة والإستراتيجية على مستوى القضايا المطروحة في الإقليم، إلى الدرجة التي يمتطي فيها الاثنان طائرة واحدة وهُما في طريقهما لحضور مثل هذه القمة - أو القِمَم القاريَّة لمنظمة الوحدة الأفريقيَّة- أو أي مناسباتٍ أخرى في العالم يكونان مُدعوَّين لها معاً.

في يوم ١٩٩٨/٣/٢٤، كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد التقى في ختام جولة طويلة شملت ستة دول أفريقية نحو ١٢ رئيس دولة أفريقيّة في مدينة عنتيبي بأوغندا، وكان الرئيس أسياس أفورقي من ضمن الذين وُجِّهت لهم دعوة المشاركة، وكذلك رئيس الوزراء مِليس زيناوي، إلاَّ أن الأول اعتذر عن الحضور بينما شارك الثاني. وفي سياق التفسيرات التي أحاطت بهذه الخُطوة، كان باب الاجتهاد مفتوحاً، وهذا ما يمكن تناوله في محورٍ آخر في موضوع الدور الإقليمي وأثره في الأزمة.

قبل أن يرحل شهر مارس (آذار) ويختفي تماماً، كان الرئيس أسياس أفورقي قد تحدَّث للمرّة الأولى عن الأزمة في الإعلام الخارجي، فقال رداً على سؤالٌ من صحيفة 'الحياة' يوم ١٩٩٨/٣/٢٥، عن المناوشات المسلحة في مناطق الحدود، وما إذا كان لذلك علاقة بإصدار العُملة: «**لا، ليس هناك علاقة.. مشكلة الحدود موجودة حتى داخل إريتريا بين قرية وأخرى، حيث توجد مشاكل ومُشادَّات أحياناً، والمشكلة نفسها كانت موجودة أيضاً أثناء الكفاح المُسلح، وهي خارج إطار أي علاقات سياسيَّة. ولكن ربّما جاءت الأحداث الأخيرة مُتزامنة مع التغييرات في العُملة وفي العلاقة التجاريَّة، وهذا شيءٌ طبيعي لأنه كان لدينا عُملة واحدة وسوق واحد، وعندما حصلت التغييرات وصارت لدينا عُملتنا المستقلة وسياستنا الاقتصاديَّة والماليَّة المُستقلة، حصلت ظروفٌ مختلفة عمَّا كان سائداً، وتركت آثارها في بعض المناطق**».

لم يحفل شهر أبريل (نيسان) بكثير من الأحداث، غير أن الأزمة ما تزال تزحف باجتهاد نحو عنق الزجاجة. على صعيد الساحة الإريتريَّة، أعلنت الحكومة

في أواخر الشهر تدشين الحملة الوطنيَّة للتنمية، ليقوم بتنفيذها الأفراد الذين سَبَقَ أن أدَّوا الخدمة الوطنيَّة الإلزاميَّة، بالإضافة إلى عددٍ من أفراد القوَّات المسلحة، بلغ تعدادهم جميعاً نحو ٦١ ألف شخص، وذلك للعمل لمدَّة شهر في أعمال شق الطرُق وإقامة الكباري والجُسُور والتشجير، وكل المهام الأخرى المشابهة. وقد كان أحد أهداف هذه الحملة تفعيل القُدرات الذاتيَّة، لتلافي الأضرار السالبة التي نَجَمَت عن السياسات الاقتصاديَّة مع إثيوبيا.

لكن بمشاركة جزءٍ من القوَّات المسلحة الإريتريَّة في هذه الحملة، يكون واقعياً أن القوَّة المُتبقية منها والمُتناثرة في وحداتها المتفرِّقة في الدولة لا تتعدَّى بضعه آلاف، ذلك لأن الحكومة في الأصل قد قامت بتسريح نحو ثلثي هذه القوَّات. هذا من جهة يؤكد عدم جاهزيَّة القوَّات المسلحة الإريتريَّة في ذلك الوقت لأي عملٍ هجومي، مثلما أنه لا يوجد العدد الكافي الذي يمكن أن يتصدَّى لأي عملٍ دفاعي إذا ما شاء منفذوه الوصول إلى العُمق. وقد تردَّد أن تلك هي إحدى المُعطيات التي بنت عليها الجبهة الحاكمة في إثيوبيا حساباتها عند انطلاق الرصاصة الأولى.

من جهة ثانية، هذا المُعطى يشير أيضاً إلى أن الجبهة الحاكمة في إريتريا كانت تنظر للتوتر على الحدود باعتباره أمراً يمكن أن يكون حبيس سفوح جبل المنطقة، وأن صداه لا يمكن أن يصل إلى درجة الاستنفار، وأن كل الذي سينتج عنه هو حربٌ اقتصاديَّة، لذلك شرعت في إمكانيَّة تلافي آثارها على النحو الذي ورد ذكره.

أما في الساحة الإثيوبية، فلم يكن ثمَّة حدثٌ ضخم يلفت الانتباه، خاصة في العاصمة أديس أبابا، فقد مرَّ شهر أبريل (نيسان) دون "كذبة" بيضاء أو سوداء أو حمراء.. لكن الغُرف المُغلقة في القُصور العتيقة كادت تئن من فرط ما أريق على ردهاتها من كلام كثير، حبكاً وتخطيطاً وتدبيراً.

كانت الخرطوم تحدِّق بين الفَيْنَة والأخرى من الشبَّاك، وبصبرٍ لا يعرف النفاذ على أديس أبابا. زاد من عزمها التقارير التي يبثها لها "ناقر الأحداث"، والآخر "الذي يزور أصدقائه ليبثهم لواعج الشوق".. فقد كانا الوحيدين خارج إطار البيت اللذين أطلعهما أصدقاؤهم الحاكمون على فحوى التوتر مع "رُفقاء النضال".

واتفق على أن تُعاد جُسور العلاقة بين العاصمتين بهدوء - ولأن الحوائط لها آذان- فقد اتفق أيضاً على أن تزيد أديس أبابا من جُرعة انتقادها للخرطوم من حين لآخر، ليكون ذلك غطاءً آمناً لما يجري من خلف الكواليس.

في يوم ١٩٩٨/٤/٧، قال رئيس الوزراء مِليس زيناوي لصحيفة "الحياة" في حوار معه: «**نحن نُصِرُّ على تسليم الإرهابيين الثلاثة، وقبل أن يحصُل مثل هذا التغيير، فإننا لا نستطيع أن نقيم علاقات جيدة مع السُّودان**».

كان قد سبقه بتصريح آخر لوكالة 'رويترز' للأنباء في يوم ١٩٩٨/٣/١٠، اتهم فيه النظام السُّوداني بـ: «**تصدير أيديولوجيَة تتسم بالتعصب**».. وقال: «**تلك هي مشكلتنا مع السُّودان، والسُّودان وجيرانه بلا استثناء**». وعلى هدا النحو، كانت الازدواجيَة في تنفيذ ما اتفق عليه.

دماء على الحدود

استهلّ الرئيس الإريتري الأوَّل من مايو (آيار) ١٩٩٨ بزيارة الولايات المتحدة الأمريكيَة لعدّة أيام، وذلك لحضور مؤتمر دولي عن "نهضة أفريقيا" حيث ألقى كلمة فيه، ومن ضمن أنشطته أيضاً التقى الرئيس بيل كلينتون؛ الذي لم يلتقيه ضمن الرؤساء الأفارقة في عنتيبي قبل نحو شهرين، ثم عاد إلى بلاده في اليوم الخامس من الشهر.

في يوم ١٩٩٨/٥/٦، أريقت أوّل نقطة دم إريتريَة على الحدود المُلتهبة في "بادِمّي"، وقد حدث ذلك بعد أن تحرُّك ستة أفراد من القوّات الإريتريَة للتفاهُم مع رُصفائهم الإثيوبيين والعمل على تهدئة الأوضاع، بعد أن توترت الأجواء في المنطقة، وعند وصولهم طُلب منهم أفراد القوّة الإثيوبيَّة نزع أسلحتهم باعتبار أنهم موجودون في أرضٍ إثيوبيَة حرّمت عليهم دخولها بالسلاح.. اعتبر أفراد القوّة الإريتريَّة أن الأمر ينطوي على إهانة جاءت من "رفيق" نضال، فلم يُذعنوا وأرادوا العُبور، ففتح عليهم أفراد القوّة الإثيوبيَّة النيران، فأردوا أربعة منهم قتلى في الحال وجرحوا اثنين. كانت تلك هي القشّة التي قصمت ظهر العلاقة.

بينما جرى ذلك على الحدود، غادر وفدٌ إريتري صبيحة اليوم نفسه ١٩٩٨/٥/٦ متوجّهاً إلى أديس أبابا، وكان يتكوّن من الفريق أوّل سبحات أفريم وزير الدفاع، والسيد يماني قبرآب مسئول الشئون السياسية في الجبهة الشعبيَّة، والسيد أبرها كاسا مسئول جهاز الأمن، وفي حقيبتهم رسالة من الرئيس الإريتري إلى رئيس الوزراء الإثيوبي تخوّلهم بمناقشة الأوضاع في "عدي مروق" دون سواها من القضايا.

عند اجتماعهم إلى الوفد الإثيوبي برئاسة السيد تؤلدي ولدي ماريام، قال أعضاء الوفد الإريتري أنهم إذا لم يتسنَّ لهم الاتفاق، فيُمكن اللجوء إلى طرف ثالث، ردَّ الجانب الإثيوبي بأنهم غير مهيَّئين لمناقشة الأوضاع الآن، وطلبوا إرجاء المحادثات لمدة ثلاثة أشهر.

هناك نما إلى علم الوفد الإريتري ما حدث في "بادِمّي"، فلم يثيروا الأمر مع الجانب الإثيوبي، وأزمعوا على الرحيل في رحلة اليوم الثاني (١٩٩٨/٥/٩)، فغادروا أديس أبابا دون إخطار الجانب الإثيوبي، وقُصِدَ من ذلك التبليغ بالاستياء.

في أسمرا، كان اليوم الذي سبق وصول الوفد (١٩٩٨/٥/٨) قد شهد مناسبة وطنيَّة كان لها أثرها النفسي بصورة غير مباشرة في الأزمة فيما بعد، إذ كان

الرئيس الإريتري وعدد من المسئولين يشهدون أوَّل احتفال باليوم الوطني للقوَّات الجويَّة التي تمَّ تأسيسها حديثاً، وخاطب الخريجين الجُدُد في الحفل بقوله: «**إن قواتنا الجويَّة التي تتشكَّل من شبابٍ يتحلون بالكفاءة والانضباط العسكري، لن تساهم في حماية حدودنا فقط، وإنما ستلعب دوراً كبيراً في المشاركة في أعمال التنميـة**».

وكذلك خاطبهم قائد القوَّات الجوية "هبتي ظيون حدقو" قائلاً: «**هذا هو اليوم الذي نضع فيه الأساس للدفاع عن الأجواء الإريتريَّة، وللإبقاء على العهد الذي قطعناه مع الشهداء**».

وفي يوم ١٩٩٨/٥/٩، بعد وصول الوفد الإريتري، وصلت طائرة تُقِلُّ السيد كوفي عنان، برفقة ١٣ مسئولاً من المنظمة الدولية (بينهم السيد محمَّد سحنون) إلى إريتريا في زيارةٍ إلى أسمرا استغرقت يومان، وذلك «**في إطار جولة للتشاور مع القادة الأفارقة لبحث الحلول للنزاعات التي تظهر في أفريقيا من حين لآخر**».

عقد السيد عنان مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي لوصوله ١٩٩٨/٥/١٠، قال فيه أن: «**مباحثاته مع الرئيس الإريتري تدور حول النزاعات في أفريقيا وسُبُل حلها**». وبعدها غادر إلى أديس أبابا في زيارةٍ مماثلة بنفس الأهداف المذكورة.

لم تستطع التكنولوجيا المتقدِّمة أن تنبئ المسئول الأممي بأن نموذجاً للنزاعات التي جاء من أجلها إلى المنطقة ليتشاور مع قادتها بشأنها، قد بدأ يتبلور على بُعد عدَّة كيلومترات من العاصمتين اللتين بدأ بهما جولته الأفريقيَّة.

في يوم ١٩٩٨/٥/١١، غادر الرئيس الإريتري بلاده في زيارة تستغرق ثلاثة أيام إلى المملكة العربية السعودية، وفي معيَّته وفدٌ كبير يتكوَّن من وزراء الطاقة والتعدين والماليَّة والصحَّة وبعض مسئولي الجبهة الشعبيَّة، وآخرين من مكتبه. ومن طبيعة الوفد، يتضح أيضاً أن الزيارة ترمي في اتجاه العلاقات الاقتصاديَّة والتجاريَّة والاستثماريَّة، تحسُّباً مِمَّا سَبَقَ ذكره.

في نفس ذلك اليوم الذي غادر فيه الرئيس الإريتري إلى المملكة، كان رئيس الوزراء الإثيوبي قد استدعى السفير الإريتري الممثل لبلاده في أديس أبابا "قِرمَا أسمروم" وأبلغه رسالة شفهيَّة إلى الرئيس أسياس أفورقي بتطوُّرات ما حدث في "بادِمِي"، ولربَّما افترض رئيس الوزراء الإثيوبي بأن "رفيقه" بعد مُضِي خمسة أيام على الحدث، لم يسمع به بعد.. لكن الواقع أن الرئيس الإريتري كان متابعاً لما يجري حتى وهو في المملكة العربية السعوديَّة، وبعد عودته كانت الأمور تسير نحو الهاوية فعلاً.

بعد الدماء التي أريقت على الحدود، استفزَّ الأمر اثنين من القادة العسكريين الإريتريين، فقاموا برد فِعلٍ تلقائي، إذ حرَّكوا وحداتهم العسكريَّة نحو "بادِمِي"

يوم ١٩٩٨/٥/١٢، وقاموا بطرد القوّات الإثيوبيَّة منها، وبسطوا سيطرتهم عليها تماماً، ومن ثمَّ أبلغ القادة الميدانيون القيادة السياسيَّة والعسكريَّة بما أقدموا عليه ونفذوه وأصبح أمراً واقعاً، وكان ذلك قبل يوم واحدٍ من عودة الرئيس أسياس من المملكة.

بدأت إذاعة "صوت الثورة" في إقليم التيغراي تبُث بيانات التعبئة العامة، التي تحُث المواطنين على مواجهة ما أسموه بـ"**الغزو الإريتري للأراضي الإثيوبيَّة**".

في يوم ١٩٩٨/٥/١٢، خاطب نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الإثيوبي "تيفري وللو" برلمان بلاده، وقدَّم تقريراً أشار فيه إلى أن: «**القوات الإثيوبيَّة تتمتع بكفاءاتٍ عسكريَّة عالية، وأن هناك خُططاً تُمكِّنها من مواجهة كل التحديات وحماية سيادة البلاد**».

عاد الرئيس الإريتري إلى بلاده يوم الأربعاء ١٩٩٨/٥/١٣، في الساعة الخامسة مساءً، واتجه من المطار مباشرة إلى مكتبه، حيث أطلع على تطوُّرات الأوضاع وما طرأ عليها في غيبته، بما في ذلك الأمر الواقع الذي خلقه القادة الميدانيون. بعد قضاء عدَّة ساعات، تحدَّث خلالها هاتفياً مع رئيس الوزراء الإثيوبي، اتفقا على حلول إجرائيَّة تعمل على: «**تهدئة الأجواء، وترك كل الأمور التي من شأنها أن تزيد الأمر تعقيداً**».. كانت المحادثة وديَّة للغاية، رغم أن الحمم والبراكين بدأت تتطاير في فضاءات العلاقة.

بعد المحادثة التليفونيَة، ذهب الرئيس الإريتري إلى منزله، وأخلد إلى النوم، وبعد فترة قصيرة أيقظه معاونوه وأبلغوه أن الحكومة الإثيوبيَّة أصدرت بياناً في الساعة الثامنة مساءً اتهمت فيه إريتريا بغزو أراضيها.

بادر الرئيس الإريتري بالاتصال مرَّة أخرى برئيس الوزراء الإثيوبي، سائلاً عن المستجدَّات التي دفعت بهم لإصدار البيان في فارق ساعات قليلة من المكالمة الأولى، فلم يكن ثمَة شيء يُقال بعد أن التقطت وسائل الإعلام الخارجيَّة المضمون، وعلمت به الأركان الأربعة من الدُنيا، وقد صدر هذا البيان من داخل البرلمان الإثيوبي، بما يعني أن السُلطات هناك أرادت أن تمنحه شرعيَّة دستوريَّة، وكان حاداً في لهجته، إذ: «**اتهم إريتريا بشنِّ عُدوانٍ غير مبرَر على الاراضي الإثيوبيَّة**»، وأكد في الوقت نفسه انها: «**في حال لم تسحب قوّاتها، ستقوم إثيوبيا باتخاذ الإجراءات المناسبة**».. وأشار إلى أن الحكومة الإثيوبيَّة: «**ستحمي سيادتها وكرامة أراضيها**».. لكنه لم يذكُر متى حدث الاعتداء، أو حجم القوّات الإريتريَّة، أو مساحة الأرض التي قال أن إريتريا احتلتها. وإزاء هذه اللغة التي لم تدخُل قاموس العلاقة بين الجبهتين من قبل، لا يعتقد بعدها أن الرئيس الإريتري عاود نومه الذي انقطع رغم وعثاء السفر. وفي ظِلِّ سوء المنقلب الذي بدر من رفيق الأمس.

بعد عدَّة أيام، كشف الرئيس الإريتري عن وقع هذا البيان في نفسه، إذ قال لإذاعة 'صوت أمريكا' يوم ١٩٩٨/٥/٢٨: «**في اعتقادي أن صدور هذا البيان أشنع من حادث اغتيال المسئولين الإريتريين الستة في يوم ١٩٩٨/٥/٦**».

ألحقت السُّلطات الإثيوبيَّة بيانها في نفس اللحظة بإجراءاتٍ أخرى، إذ أعلنت عن توقيف رحلات شركة الخطوط الجويَّة الإثيوبيَّة إلى أسمرا، بعد أن كان السوق الإريتري حكراً لها، وكذلك أصدرت قراراً بالتوقف تماماً عن استخدام الموانئ الإريتريَّة، وتوجيه سُفُنِها إلى ميناء جيبوتي.

تميَّز اليوم التالي ١٩٩٨/٥/١٤ بثلاثة ردود أفعال، ففي صباحه اجتمع مجلس الوزراء الإريتري، وأصدر بياناً عقب الاجتماع اقترح مباشرة أربع نقاط لحَلّ الأزمة:

(١) يتوجَّب على أي طرف يدَّعي بأحقيَّته في الأراضي الواقعة في حدود البلدين، أن يُعلن ذلك رسمياً للشعبين الإريتري والإثيوبي والعالم، عبر الخرائط والبيانات، وأن يؤمن ويُقِرَّ بحَلِّ المسألة عبر الطرق السلميَّة، وليس بالقوَّة العسكريَّة.
(٢) أن تكون المفاوضات والمباحثات التي تجري بين الجانبين بعد الآن، مضمونة وعبر شهادات المراقبين وطرف ثالث.
(٣) أن تصبح المناطق المُتنازع عليها منزوعة السلاح وخالية من الوجود العسكري للبلدين في الوقت الحاضر، وأن يتم هذا التفاهُم عبر ضمانات الوسيط.
(٤) إذا تعذَّر الوصول إلى حلٍ مُرضٍ عبر الوسيط، وهو الطرف الثالث، من دون تضخيم المسألة، فإن القضيَّة تُعرَض على التحكيم.

في منتصف اليوم، عقد وزير الخارجيَّة الإريتري، هايلي وُلد تنسائي مؤتمراً حضره أعضاء السلك الدبلوماسي وكذا الصحفيون، دعا فيه: «**كل من يريد التأكد من أن الجيش الإريتري لم يتجاوز الحدود الإريتريَّة، عليه بالتوجُّه إلى تلك المنطقة الحدوديَّة ليطلع بنفسه على حقيقة الموقف**».

وفي مساء نفس اليوم تحَّدث الرئيس الإريتري عبر التلفزيون المحلي وقدَّم شرحاً مطوَّلاً إستعان فيه بخرائط تاريخيَّة توضِّح الحدود الاستعماريَّة بين البلدين، والمستجدَّات التي طرأت عليها. وكشف أنه بعد أن انفجرت الأوضاع طلب من الإثيوبيين استقبال وفد إريتري لمناقشة ما حدث، إلاّ أن الرد الإثيوبي أكَّد «**عدم ترحيبه بأي لقاءٍ قبل الانسحاب من أراضيهم**». وتساءل الرئيس الإريتري: «**أين تقع هذه الأرض؟!**».. ومن المُفارقات أن هذين الخطابين المتناقضين ظلا محور الأزمة ردحاً من الزمن.

تناول الرئيس الإريتري أيضاً بيان مجلس الوزراء الإثيوبي، الذي بدا أنه أثر فيه تأثيراً بالغاً، فقال: «**أعتقد أنه لم يصدُر سهواً أو بشكلٍ جزافي، لأن اللغة**

التي خاطب بها الملأ لم تأتِ بشكلٍ عفوي، فإذا كانت ثمَّة ترجمة أو فهم لمضمون هذا البيان، فهي أنه يبحث عن ذرائع وحُجج ليس إلاَّ». وفي محاولة منه لفصل أشياءٍ بات من الصَّعب فصلها، أكد على أن النزاع الحدودي ليس له صلة بصدور العُملة الجديدة: «**ليس بوسعي ربط إصدار العُملة مع قضيَّة الحدود مباشرة، ولا أرى سبباً لمثل هذا الربط، لننظر إلى قضية العُملة وحدها، والحدث الأخير وحده أيضاً».**

كانت تلك هي بداية ظهور المُشكلة علناً في الشارع الإريتري، وعلى الرغم من ذلك، لا يستطيع أي مراقب أن يقول حينها بأن قلقاً قد تدفق إلى الشوارع جرَّاء تلك العلنيَّة، فكُل الذي يستطيع المرء أن يلاحظه "فن الإصغاء" الذي التزم به الإريتريون في متابعة ما يصدُر من قيادتهم وهي تشرح أبعاد المشكلة، للدرجة التي يوقن فيها المرء بأنه ما من أحدٍ منهم أطلق العنان لخياله، ووصل إلى نتيجة مفادها أن حرباً أشدَّ بشاعةً من حرب التحرير ستندلع.

أما الإعلام الرسمي، فما كان مرجواً منه أن يخرج قيد أنملة عن نهجه المعروف، فقد اكتفى هو الآخر بنشر البيانات الرسمية، ومن المفارقات أنه خصَّص التغطية الأكبر لحملة التنمية الوطنيَّة التي كانت حينذاك قد قطعت أسبوعين، إلى جانب الاستعدادات باحتفالات العيد الخامس للاستقلال.

أوَّل الغيث قطرة

بدأ غيث الوساطات بقطرة، ففي يوم ١٩٩٨/٥/١٥، اعتقد الرئيس الجيبوتي حسن جوليد أنه مُؤهَّلٌ لإطفاء نيران مشكلة بتلك القطرة التي رشحت من جسدٍ يحمل تسعة عقود زمنيَّة على كاهله، وظنَّ أن في ذلك "أبويَّة" تجعله ما أن يقول قولاً حتى تصغي له كل شعوب وقادة دول القرن الأفريقي، مثلما رأى أن الصفة الاعتباريَّة لا تنقصه، فهو رئيس لمنظمة الـ"إيغاد" التي تجمع تحت مظلتها الخصمين اللدودين.

بدأ الرئيس جوليد جولته بأديس أبابا واجتمع إلى رئيس الوزراء الإثيوبي وعددٌ من المسئولين في حكومته، وعاد إلى بلاده في نفس اليوم، لم يواصل مباشرة إلى أسمرا، ربَّما كان ذلك لالتقاط الأنفاس، فالتسعون التي يحملها على كاهله لا تجعله يقوى على مواصلة السير، أو لربَّما الذي سمعه في أديس أبابا من الذين جلس إليهم كان شيئاً ترتعد له الفرائص، ويستدعي قسطاً من الراحة.

في نفس اليوم بثت إذاعة "فانا" الناطقة باسم "الجبهة الثوريَّة لشعوب إثيوبيا" خبراً ذكرت فيه: «**إن القوات الإريتريَّة توغَّلت عشرات الكيلومترات داخل الأراضي الإثيوبيَّة، واحتلت بلدة "بادِمّي" الحدوديَّة وكادت أن تصل إلى مدينة "شيرارو" في مثلث "يرغا" شمال غربي إثيوبيا».** وفي نفس اليوم أيضاً، عَقَدَ مجلس الوزراء الإثيوبي اجتماعه الثاني للرد على بيان مجلس الوزراء الإريتري،

فاكتفى ببيان قال فيه أنه: «**يشترط لبدء أي شكلٍ من أشكال التفاوُض، انسحاب القوَّات الإريتريَّة من الأراضي الإثيوبيَّة من دون شروط مسبقة**».

عقد وزير الخارجيَّة سيوم ميسفن لقاءً مع ممثلي البعثات الدبلوماسيَّة يوم ١٩٩٨/٥/١٩، وكرَّر ما صدر سلفاً من مجلس الوزراء: «**باتخاذ إجراءات مناسبة لحماية الأراضي الإثيوبيَّة والدفاع عن سيادتها**»، كما اعتبر أن الحكومة الإريتريَّة تريد أن: «**تفرض أمراً واقعاً على الأرض من خلال وسائل عسكريَّة**». غير أن أخطر ما صدر عنه في هذا اللقاء، هو قوله: «**من المعروف أن الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ليست مرسومة بالكامل**».

تدفقت قطرة أكبر من الوساطات، وقد رَشَحَت هذه المرَّة من جسد الكتلة التي تعتقد أنه مناط بها حفظ الأمن والسلام الدوليين، حتى ولو بالتمنيات.

جاءت سوزان رايس وهي تحمل صفة لو أنها وزِّعت عليها سنوات عمرها الثلاثينية بالقسطاس لما وسعتها.. اجتمعت مساعدة وزيرة الخارجيَّة للشئون الأفريقية - وهذه هي صفتها الاعتباريَّة- إلى الرئيس الإريتري يوم ١٩٩٨/٥/١٦، وغادرت إلى أديس أبابا مساء ١٩٩٨/٥/١٧، واجتمعت إلى رئيس الوزراء الإثيوبي، ثم عادت مجدَّداً إلى أسمرا يوم ١٩٩٨/٥/١٨، ومنها إلى مقرّها في البيت الأبيَّض في واشنطون، ولم يصدُر شيء في ذاك الوقت عن هذه الجولات المكوكيَّة يقتل ظمأ العيس التي ناءت بأثقال شداد في بيداء "بادِمِي".

في غضون تلك التحرُّكات المُكثفة على الجبهة الدبلوماسيَّة، كان الطرفان يرتبان أوضاعهما الميدانيَّة، بتعزيز قدراتهما العسكريَّة تحسباً لما هو آتٍ. غير أن إريتريا في ذلك الوقت كانت تواجه مأزقاً غير مرئي، وهو ما أشرنا إليه من قبل بأن الجبهة الحاكمة في إثيوبيا كانت قد وضعت حساباتها بناءً على تقديراته، إذ كان ثلثا الجيش الإريتري قد تمَّ تسريحه بعد الاستقلال، كما أن جزء من الثُلث الباقي كان منهمكاً مع أفراد الخدمة الوطنيَّة في برنامج التنمية، الذي ورد ذكره. إضافة إلى ذلك، فإن الطرق المُؤدية إلى الجبهات المُتنازع عليها لم تكن سالكة. عملت الجبهة الحاكمة في إريتريا على معالجة هذه الأوضاع في زمن قياسي، استناداً إلى خبرتها السابقة في تجربة حرب التحرير.

في يوم ١٩٩٨/٥/١٩، واصل الرئيس حسن جوليد وساطته، فقام بزيارة لمدَّة يوم واحد إلى أسمرا، استمع خلالها إلى وجهة نظر الحكومة الإريتريَّة في المشكلة من خلال المحادثات التي أجراها مع الرئيس أفورقي، وغادر مرَّة أخرى إلى أديس أبابا، وقد بدا أن ما سمعه يستوجب العودة.

في يوم ١٩٩٨/٥/٢٠، اجتمع مجلس الوزراء الإريتري للمرَّة الثانية، وأصدر بياناً أكد فيه مجدَّداً على المقترحات التي وردت في اجتماعه الأوَّل، غير أنه أضاف بنداً يدعو إلى: «**التحرِّي عن الحقائق لمعرفة الجهة المسئولة عن**

حادث يوم ١٩٩٨/٥/٦، المتسبِّب في الأزمة»، إضافة إلى أنه حدَّد مناطق على طول الحدود، قال عنها إنه تأكد أن إثيوبيا قامت بانتهاك سيادتها وهي "بادِمِي"، "ظرونا"، "عليتينا" و"بدا".

وجاء الرد على ذلك البيان في اليوم التالي ١٩٩٨/٥/٢١ على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي مِليس زيناوي، الذي عقد مؤتمراً صحفياً شنَّ فيه هجوماً عنيفاً، ووجه نقداً لاذعاً إلى "رفيق نضاله" الرئيس أسياس أفورقي، واتهمه بأنه: «**يتبع سياسة إستراتيجيَّة عدوانيَّة تجلت في نزاعاته الحدوديَّة مع السُّودان وجيبوتي واليمن، وستؤثر على أمن المنطقة واستقرارها**».

كان هذا الرأي السلبي يُعَدُّ الأوَّل الذي يَرِد على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي، على رغم "العلاقة النضاليَّة الطويلة"، على حدِّ تعبيره في هذا المؤتمر الذي اقتطعت الصُحُف العربيَّة والأجنبيَّة فقراتٍ منه، وأكد زيناوي أن بلاده ترغب في حلٍ سِلمِي للنزاع، لكن ذلك: «**لن يمنعها من اللجوء إلى أساليب أخرى لاسترداد أراضيها**».

في خِضَمِّ هذه التطوُّرات، كانت جيبوتي قد شَرَعَت عبر مينائها في استقبال الواردات الإثيوبيَّة، وإرسال صادراتها إلى العالم الخارجي، وذكرت 'الحياة' في عددها الصادر في ١٩٩٨/٥/٢١ في خبر لها من أديس أبابا استناداً إلى مصادر خاصة: «**إن الحكومة الجيبوتيَّة بدأت في بناء مستودعات جديدة تبلغ مساحتها نحو ٩٠ ألف هكتار لاستيعاب السلع الإثيوبيَّة، وإن جيبوتي ستقدِّم لإثيوبيا خدماتٍ مجانيَّة لفترة ٤٥ يوماً في المرفأ**».

في يوم ١٩٩٨/٥/٢٢، قامت إثيوبيا بقطع اتصالات المايكروويف مع إريتريا، فانخفضت الاتصالات الهاتفيَّة إلى أدنى مستوى. إزاء هذه التطوُّرات، كان هناك ثمَّة تبايُن غريب، فالمراقب يلتمس أن التساؤلات الحيرى بدأت تنبجس من عيون الإريتريين، ولا تجد إجابة في وسائل الإعلام التي تتحدَّث عن أشياء لا علاقة لها بالأزمة، في الوقت الذي كان فيه الإعلام الإثيوبي، المرئي والمسموع، يضُخُّ جِمَماً ملتهبة تُوحي لأي إريتري بأن الحرب قد وصلت إلى عقر داره، وليس الأمر نزاعاً حدودياً يبعُد عشرات الكيلومترات عن العاصمتين. حيال هذا التبايُن في الأسئلة الحيرى التي لا مغيث لها، وجد الإريتريون ضالتهم في الرَّقص المستمر في الاحتفالات التي انتظمت في إحياء الذكرى الخامسة للاستقلال.. كانت مُكبِّرات الصوت قد خدشت هدوء العاصمة المعهود، وبدأت تبُث أغاني وطنيَّة وعاطفيَّة، تتمايل معها الحشود طرباً في شارع الحرية وبانفعال شديد، لكأنما كانوا يُنفسون عن أشياء تصطرع في دواخلهم، بعد أن ظنوا أنهم فارقوا الحروب فراق الجفن للعين.

في يوم الاحتفال الرسمي ١٩٩٨/٥/٢٥، وبينما ست طائرات صغيرة تقدِّم عروضاً استعراضيَّة للمرّة الأولى في سماء إريتريا، كان الرئيس أسياس أفورقي

يلقي خطاباً صغيراً وصف فيه النزاع بأنه: «**ظاهرة عابرة وآنية**».. لكنه قال: «**إن الأزمة مع إثيوبيا عكرت احتفالاتنا**».. وتابع كأنه يذكر أو يتذكر: «**لم يحدُث أن ركعنا أو انهزمنا خوفاً من التبجُّح والوعيد، وقد نازلنا من تبجَّحوا وتوعَّدوا**».. وبتلك النبرة التي مثلت منعطفاً في خطاب الأزمة، انتهت احتفالات الاستقلال، وبدا كأنما الأيام الثلاثة التي كانت عامرة بالرقص والفرح، هي بمثابة هدنة للعقل الإريتري من التفكير في أمورٍ يعتقد البعض أن التساؤل فيها يندرج تحت بند فرض الكفاية.

بانتهاء الاحتفالات في إريتريا، بدأت إثيوبيا مراسم احتفالاتها بمناسبة الذكرى السابعة للإطاحة بالرئيس مانغستو هايلاماريام، واستهلتها الجبهة الحاكمة ببيان ينضح شرراً يوم ١٩٩٨/٥/٢٧، قالت فيه: «**إن رفض إريتريا الامتثال لمطالب إثيوبيا بانسحاب قوَّاتها غير المشروط، لا يترك لإثيوبيا أي خيار سوى استخدام القوة**».. وعلى هذا النغم، خرجت ألحان الاحتفالات احتفاءً بذكرى الانتصار العظيم.

ما بين الاحتفالين، كان الرئيس الجيبوتي قد حمل عصاه مرَّة أخرى في جولة للعاصمتين، بدأها بأسمرا يوم ١٩٩٨/٥/٢٥، وعند اجتماعه إلى الرئيس الإريتري، طرح الرئيس الجيبوتي عليه فكرة اجتماع قمَّة لرؤساء دول الـ"إيغاد"، وإن تعذر فليكن على مستوى وزراء الخارجية.. لم يُبْدِ الأوَّل مانعاً، لكن الـ"إيغاد" أصبحت "كالمعدي"، تسمع به خيرٌ من أن تراه، وإنها ظاهرياً تبدو كجسد واحد، لكن عَادتها قلوبهم شتى.

لكن فيما بدا من طرح الرئيس الجيبوتي، أنه بعد ثلاث جولات تأكَّد له تماماً بأن الفتق قد اتسع على الراتق، ولهذا اهتدى إلى تلك الفكرة، لكن إثيوبيا أجهضتها في مهدها عندما طرحها على رئيس الوزراء الإثيوبي الذي رفضها وتمسَّك بما قاله سلفاً: «**لا تفاوض مع إريتريا وهي تحتل بقوَّاتها جزء من الأراضي الإثيوبيَّة**».

كانت أسمرا كلما سمعت هذه المقولة الأخيرة التي كانت تردِّدها أديس أبابا من حين لآخر، تجيب على السؤال بسؤالٍ آخر: «**وأين هذه الأراضي التي تحتلها قواتنا؟**».

ما لم يكن يعلمه الرئيس جوليد، أن القيادة الإريترية بدأ صدرها يضيق من استخدام إثيوبيا لميناء جيبوتي في أغراضٍ ترى أنها تخدم المجهود الحربي، الأمر الذي يعكس منطقياً انتفاء الرغبة الصادقة في حَلِّ النزاع، وتلك درجة أخف وطأة من عدم الحياد.

وكان المُؤلف قد سأل الرئيس جوليد السؤال نفسه في حوار معه في جيبوتي، تم نشره في 'الحياة' بتاريخ ١٩٩٨/٥/٣٠، لكنه نفى تلك الاتهامات،

وقال: «**إن الحرب بين البلدين ستسبِّب خسارة كبيرة للطرفين والمنطقة، وأن بلاده جزءٌ منها تؤثر وتتأثر بما يجري**».

للأسباب التي ورد ذكرها، أو ربما لأسبابٍ أخرى، آثر الرئيس حوليد أن يتوقف عن السعي بين العاصمتين. لكن بلاده صغيرة الحجم وكبيرة الموقع، أصبح بمقدورها أن تحيي أو تُميت إثيوبيا بفضل مرفأ بحري يطل على المحيط الهندي.

فيما تبقى من أيام معدودات من شهر مايو (آذار)، تحرَّكت منظمة الوحدة الأفريقيَة، فقد وصل أمينها العام د. سالم أحمد سالم إلى أسمرا، والتقى الرئيس الإريتري، الذي شرح له خلفية النزاع، وأكد له تمسُّك بلاده بالحلول التي تضمَّنها بيان مجلس الوزراء، ومن جهته كانت التصريحات التي أدلى بها د. سالم بعد اللقاء ترمي في اتجاه تطييب الخواطر باللغة التي استهلكت في مثل هذه الأزمات.

بعد مغادرته، التقى الرئيس الإريتري وفداً من دول رابطة الساحل والصحراء، التي كانت قد تأسّست حديثاً، وطمحت أن تكون انطلاقتها بعملٍ إيجابي تستطيع من خلاله أن تقدِّم حلاً لهذا النزاع، وغادر الوفد أيضاً إلى أديس أبابا حيث التقى المسئولين الإثيوبيين. وقد كان واضحاً أن كل جهود الوسطة تلك لم تكن تملك حلاً سحرياً، لأنها ليست لها الخلفيَّة الكاملة عن أسباب هذا النزاع، ولهذا لم تخرُج زياراتهم للعاصمتين عن الطور السماعي، من خلال الشرح الذي يطرحه المسئولين في البلدين.

قبل أن يطوي شهر مايو آخر أيامه، كان التلفزيون المحلي الإريتري يجري حواراً ثانياً مع الرئيس أسياس أفورقي، كان الجديد فيه تقديم رؤيته في الطرف الثالث (المراقب)، الذي يمكن اللجوء إليه في فضِّ النزاع، وحاول الرئيس أفورقي إضفاء ثوب التبسيط للقضيَّة، على الرغم من أن طُبُول الحرب التي كانت تقرع في الضفة الأخرى، بات بوسع المرء أن يسمعها بوضوح في أسمرا.

اقترح الرئيس الإريتري أن تشترك وحدة الخرائط التابعة للأمم المتحدة، أو أي جهة أخرى ذات اختصاص، في ترسيم الحدود الإريتريَّة الإثيوبيَّة وفق المعاهدات الاستعماريَّة، وافترض أن ذلك لن يستغرق أكثر من ستة أشهر «**لأن إطالة الفترة قد تؤدي إلى تعقيد المشكلة**». وقال: «**إنه ريثما يتم تنفيذ ترسيم الحدود، ينبغي أن تصبح المناطق المُتنازع عليها -على طول الحدود- مناطق منزوعة السلاح، وذلك بمشاركة طرف ثالث كمراقب**».

وحول وضعيَّة الإدارة خلال الستة أشهر تلك، قال: «**إذا تقرَّر حسم مسألة السيادة على هذه المناطق الحدودية، وبالتالي تسوية النزاع برمته خلال ستة أشهر، فإن مسألة كيف تدار هذه المناطق ومن الذي يديرها في الفترة الزمنية المحددة، ليست ذات شأن كبير، ويمكن أن تكون هناك بعض التنازُلات من خلال التفاهم**».

كان ذلك حديثاً مهماً، لأن المُراقب للأزمة سيكتشف أن الحلول التي طرحت فيما بعد، أو التي تبلورت حول مقترح منظمة الوحدة الأفريقية، قد تراوحت مداً وجزراً حول تلك النقطة.. فأين العلة إذاً؟!

أولاً: لا يساور أي مُراقب للأحداث أدنى شكٍ في أنه أياً كان صواب المقترحات التي يتقدَّم بها الطرف الإريتري، فإنها لن تجد أذناً صاغية من الطرف الآخر، ذلك لأن هذا الطرف صمَّ أذنيه عنوةً عن سماع أي شيء: «**قبل أن ينسحب الإريتريون من أراضيهم**».. وبالتالي فكل ما يصدر عن الجانب الإريتري كان يصطدم بالجبال المُوتدة على حدود البلدين، ويعود صداه مرَّة أخرى من حيث انطلق.

ثانياً: الملاحظ أنه من خلال ما تقدَّم به مجلس الوزراء الإريتري، وكذا الأطروحات التي صدرت عن الرئيس أسياس أفورقي في الحوارين المذكورين، أن أسمرا بادرت بتقديم حلول، لكن الطرف الآخر لم يحاول أن يفهمها في هذا الإطار، وإنما اعتقد أنها مواقف تريد أن تداري بها خطأ ارتكبته، وأنها أراجيف تنم عن ضعف.

ثالثاً: إذا كانت ما تقدَّمت به أسمرا هو خيار أمثل لحلِ المُشكلة، فالمنطق يقول أن هذا الخيار الأمثل كان آنذاك في حاجة إلى طرف ثالث مقبول من الاثنين يقوم بتبنيه، لكن انطلاقها من أسمرا رسَّخ أيضاً في ذهنية القيادة الإثيوبيَّة أن إريتريا بتلك الأطروحات أصبحت في موقع الخصم والحكم، ولهذا لم تكن تعبأ بما يصدر عنها حتى لو قُدِّم لها الحلَّ في طبق من ذهب.. لا سيَّما أن القيادة الإثيوبيَّة ترزح تحت ويلات "فوبيا" ماضٍ يُؤرِّقها في الدعم المادي والمعنوي الذي قدَّمته لها الجبهة الشعبيَّة لتحرير إريتريا.

بانتهاء شهر مايو (أيار) بات من المؤكد أن الأمور تسير نحو دائرة الخطر بسرعة شديدة، لم يكن أي مراقب للأحداث بحاجة إلى عيون "زرقاء اليمامة" ليستبصر التصريحات وقد أصبحت شجراً يسير، في ذوائبه تتبختر آلة الحرب اللعينة. وبدخول شهر يونيو (حزيران).. كان كل شيء قد صمت، عدا شيئاً واحداً، هو ما كان يخشاه الجميع..